● أخبار قصيرة

إنتاج إيران من السيارات يتجاوز مليوناً و١٠٠ ألف

أعلن مدير عام مكتب صناعة السيارات التابع لوزارة الصناعة والتعدين والتجارة أن إنتاج شركات صناعة السيارات المحلية في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام (العام الإيراني بدأ في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٢٣) تجاوز المليون و ١٠٠ ألف.
وقال مهرداد خسروي: منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية الشهر العاشر تم إنتاج مليون و١٠٧ آلاف سيارة في البلاد، لذلك يمكن القول أن الخطط التطويرية للحكومة الثالثة عشرة أتت بثمارها على أرض الواقع.
وذكر أنه مع تنفيذ استيراد السيارات انتقلنا نحو القدرة التنافسية لسوق السيارات في البلاد. وأضاف: بناء على الخطط المنفذة، في الإنتاج المحلي لهذا العام، سيكون لدينا نمو في إنتاج السيارات مثل العام الماضي. وتابع: تم خلال العام الحالي إنتاج نحو ٩٣٧ ألف سيارة خصوصية بنمو ٩٪ مقارنة مع ٨٦٣ ألف سيارة تم إنتاجها في نفس الفترة من العام الماضي.

محافظة إيرانية تصدّر أسماك زينة لسلطنة عمان

أعلن مدير الثروة السمكية بمحافظة آذربايجان الشرقية تصدير المحافظة أنواع أسماك الزينة الى سلطنة عمان.
وأشار جواد غوزلي، في تصريح صحفي، أن الأسماك المصدرة من سلالة "ديسكس" و"كوبي" و"إنجل" و"أروانا" و"مولي" و"تترا" وتم إرسالها الى عمان كعينات بهدف تطوير التعاون بهذا المجال.
واستطرد: إن محافظة آذربايجان الشرقية كانت قد أنتجت ١٦/٣٠٩ مليون سمكة زينة في السنة المالية المنتهية ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣، وأن مدن تبريز وآذرشهر تعتبران قطب تربية وتكاثر هذه الأسماك في شمال غرب البلاد، حيث يتسم هذا المشروع بالأهمية لاستقطابه العملة الأجنبية وخلق فرص العمل.

١١ مركزاً تجارياً إيرانياً ينشط في أفريقيا

أكد مساعد مدير منظمة التنمية التجارية أن ١١ مركزاً تجارياً إيرانياً ينشط في قارة أفريقيا بالوقت الراهن.
وأوضح محمد صادق قنادزادة، في ندوة خاصة لتدارس الفرص التجارية بين ايران وكينيا في طهران، أن إجراءات مثل إطلاق خط شحن بحري منتظم وتلك المتعلقة بالمال والمصارف وتدشين ١١ مركزاً تجارياً قد زادت لحد ما حجم التجارة مع قارة أفريقيا؛ لكن لا يزال دون المستوى. واستدرك: إنه لم يتم استيعاب نموذج التجارة مع أفريقيا بشكل جيد التي تتسم بثقافة تجارية مختلفة عن باقي القارات، حيث يتعين تعلم هذه القواعد.

فيما يخفضها للسعودية ومصر

صندوق النقد الدولي يرفع توقعاته لنمو اقتصاد إيران

الوفاق/وكالات- خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو اقتصاد السعودية إلى ٢/٧٪ في ٢٠٢٤ من ٤٪ كانت متوقعة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في ظل انخفاض إنتاج النفط؛ لكنه توقع أن يظل نمو النشاط غير النفطي قوياً هذا العام.
وبحسب البيانات المحدثة من التقرير السنوي للصندوق حول الاقتصاد العالمي والتي نشرت يوم الثلاثاء، فان الاقتصاد السعودي انكمش في ٢٠٢٣ بنسبة ١/١٪ من نمو ٠/٨٪ كان يتوقعه في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.
وتشير تقديرات الحكومة السعودية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي ٠/٣٪ في ٢٠٢٣ ليتجنب الانكماش بهامش ضئيل، غير أنه لم تصدر بيانات رسمية بعد. في المقابل، رفع صندوق النقد الدولي توقعات نمو ٢٠٢٥ إلى ٥/٥٪ من ٤/٢٪ كانت متوقعة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.
وقال الصندوق: إن التعديلات تعود بشكل أساسي إلى السعودية، وتعكس انخفاضاً مؤقتاً في إنتاج النفط في ٢٠٢٤، بما في ذلك تخفيضات من جانب واحد وتخفيضات في إطار إتفاق تحالف "أوبك بلس"، في حين أنه من المتوقع أن يظل نمو النشاط غير النفطي قوياً.
يشار إلى أن السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد في العالم العربي، تسعى إلى تنويع اقتصادها عبر رؤية ٢٠٣٠.
وتتوقع الحكومة السعودية عجزاً مالياً خلال السنوات المقبلة مع زيادة الإنفاق لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، وتهدف إلى الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فوق ٥٪. كما عدّل الصندوق توقعاته للنمو الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالخفض إلى ٢/٩٪ من تقديرات سابقة عند ٣/٤٪ في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.
وخفض صندوق النقد توقعاته لنمو اقتصاد مصر إلى ٣٪ خلال العام الحالي من ٣/٦٪ كانت متوقعة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وتوقعت المؤسسة الدولية نمو الاقتصاد المصري ٤/٧٪ في ٢٠٢٥ تراجعاً من ٥٪ كانت متوقعة في آخر تقارير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

الاقتصاد العالمي

ورفع الصندوق توقعاته للنمو العالمي لعام ٢٠٢٤ إلى ٣/١٪ من ٢/٩٪ كانت متوقعة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، مشيراً إلى صمود الاقتصادات المتقدمة والناشئة الرئيسية حول العالم، وبعد إعادة تقييم ملحوظة للولايات المتحدة والصين والهند وروسيا والمكسيك.
وقال كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي بيار أوليفييه غورينشاس لصحافيين قبل نشر تقرير الصندوق: "كان هناك في الوقت نفسه تضخم أقل ونمو أكبر". وأضاف: "لم يحصل ذلك فقط في الولايات المتحدة. أظهرت اقتصادات العديد من الدول صموداً كبيراً العام الماضي، وهو مستمر عام ٢٠٢٤"، وذكر على سبيل المثال الصين وروسيا والبرازيل والهند. لكن رغم رفع توقعات النمو، فانه يتوقع أن يبقى النمو العالمي أقل من متوسطه التاريخي الأخير البالغ ٣/٨٪ هذا العام والعام المقبل بسبب التأثيرات المستمرة لرفع أسعار الفائدة وإلغاء الدعم الحكومي المرتبط بجائحة كوفيد-١٩ والتراجع المستمر في مستويات الإنتاجية.
ومن بين الاقتصادات المتقدمة لمجموعة السبع، يبدو أن النمو في البلدان الأوروبية سيبقى ضعيفاً، مما يعكس التحديات المستمرة، في حين يتوقع أن يتحسن أداء اليابان وكندا بشكل طفيف.
وبقيت توقعات صندوق النقد الدولي للتضخم دون تغيير عند ٥/٨٪ لعام ٢٠٢٤؛ لكن ذلك يخفي تبايناً كبيراً بين البلدان الثرية والفقيرة.
وتوقعت البيانات الجديدة أن يبلغ معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة ٢/٦٪ عام ٢٠٢٤، بانخفاض ٠/٤٪ عن أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في وقت يتوقع فيه أن يبلغ معدل التضخم السنوي في الاقتصادات الناشئة والنامية ٨/١٪. ونما اقتصاد كل من الولايات المتحدة والصين بنسبة أعلى مما توقعه صندوق النقد، الذي كان قد تحدث عن تباطؤ كبير لكليهما.
وتوقع صندوق النقد الدولي الآن أن ينمو الاقتصاد الأميركي ٢/١٪ في ٢٠٢٤، وهو انخفاض طفيف عن نسبة ٢/٥٪ التي كانت متوقعة عام ٢٠٢٣. واعتبر صندوق النقد الدولي أن هذا التحسن يعود "إلى النمو الذي تحقق في ٢٠٢٣ وكان أكثر حجماً مما توقعه الصندوق".
وفي الوقت نفسه، حقق الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة ٤/٦٪ هذا العام، بانخفاض عن ٥/٢٪ العام الماضي.
أما بالنسبة إلى الهند، فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق نمواً بنسبة ٦/٥٪ هذا العام، بزيادة ٠/٢٪ عن أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بعد معدل نمو بلغ نحو ٦/٧٪ عام ٢٠٢٣. كما رفع الصندوق آفاق النمو لروسيا وإيران والبرازيل للعام المقبل.

توقعت البيانات الجديدة أن يبلغ معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة ٢/٦٪ عام ٢٠٢٤، بانخفاض ٠/٤٪ عن أكتوبر/ تشرين الأول الماضي

تعزيزاً للتعاون والنمو الاقتصادي

توفر إمكانية تبادل الكهرباء بين إيران وتركيا بتقنيات حديثة

أعلن رئيس شركة إدارة شبكة الكهرباء الإيرانية أنه تم إعداد المنصة التقنية لتجارة وتبادل الكهرباء بين إيران وتركيا باستخدام التقنيات الحديثة، وقال: مع إقامة تبادل الكهرباء بين البلدين، سيصبح من الممكن تصدير الكهرباء إلى أوروبا.
وأضاف مهدي مقيم زاده، الأربعاء، في مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا": مع توقيع عقد تشغيل خط خوي ٤٠٠ كيلوفولت في مدينة فان بتركيا بقدرة ٦٠٠ ميغاواط، والذي تم توقيعه خلال الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تركيا بين المديرين التنفيذيين للشركتين المشغلتين لشبكات الكهرباء في البلدين، فقد أصبح من الممكن تبادل الكهرباء بين إيران وتركيا بتقنيات حديثة.
واعتبر مقيم زاده تبادل الكهرباء بين البلدين تعزيزاً للتعاون والنمو الاقتصادي.
وتابع: إن هذا الأمر سيوفر التنويع ويقلل الاعتماد على مصادر الطاقة الأخرى.
وأشار رئيس شركة إدارة شبكة الكهرباء إلى أن إيران وتركيا استفادتا مالياً بسبب اختلاف أسعار الكهرباء في أسواقهما، مما وفر مصادر دخل جديدة وخفض تكاليف إمدادات الكهرباء للبلدين، وقال: يتمتع كلا البلدين بمزايا سواء من حيث موارد إنتاج الطاقة أو الجغرافيا، وهذا الارتباط يوفر إمكانية الاستفادة من هذه المزايا.
وتابع: على مستوى أوسع أيضاً، باعتبار أن بلادنا تتبادل الكهرباء مع دول القوقاز ووسط وجنوب وغرب آسيا، وتتبادل تركيا الكهرباء مع دول أوروبا والقوقاز، فانه بالإضافة إلى إمكانية التبادل بين البلدين، ستتوفر أيضاً إمكانية التبادل أو الترانزيت بمشاركة دول أخرى.
وأشار رئيس شركة إدارة شبكة الكهرباء إلى أن عضوية إيران في منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة شنغهاي للتعاون وعضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي والاتحاد الأوروبي لمشغلي أنظمة نقل الطاقة يمكن أن تسهل أيضاً التعاون متعدد الأطراف.
وقال مقيم زاده: من ناحية أخرى، فان ربط شبكات الكهرباء يتيح أمن الطاقة ويجعل البلدين يعتمدان على بعضهما البعض للحصول على إمدادات كهربائية مستقرة خلال أوقات زيادة أو نقص الطلب، وكذلك الحوادث أو انهيار الشبكات. وأضاف: إن تبادل الكهرباء عبر الحدود غالباً ما يؤدي إلى تطوير البنية التحتية مثل خطوط النقل ومرافق التوصيل، ومن الممكن أن تكون لتطوير البنية التحتية آثار إيجابية أوسع على البنية التحتية الشاملة للطاقة في كلا البلدين.
وقال رئيس شركة إدارة شبكة الكهرباء: بناء على ذلك تم تنفيذ دراسات مرحلة التطوير من قبل الجهة الاستشارية بقدرة ٦٠٠ ميغاواط، وفي حال إتفاق الطرفين وتحقق ذلك سيتم زيادة سعة التبادل إلى ١٢٠٠ ميغاواط.

٣/٣ مليار دولار.. صادرات إيران عبر منفذ مهران

أعلن مدير عام جمارك محافظة إيلام (غرب ايران) بأن صادرات البلاد عبر حدود مهران بلغت ٣ مليارات و٣٥٧ مليون دولار خلال العامين الماضيين.
وقال ميرآقا عبدي، الثلاثاء، في اجتماع مع أعضاء مجلس الإعلام الحكومي في المحافظة: خلال العامين الماضيين، بلغ إجمالي صادرات البضائع عبر حدود مهران ٦ ملايين و٣٧٨ ألف طن بقيمة ٣ مليارات و٣٥٧ مليون دولار.
وأشار مدير عام جمارك إيلام إلى أن كمية الصادرات هذه تظهر زيادة بنسبة ١٠٧٪ من حيث الوزن و١١٥٪ من حيث القيمة مقارنة بالفترة نفسها، وقال: إجمالي دخل هذه الإدارة العامة خلال الفترة المذكورة نحو ١٠٨٠ مليار ريال، مما يدل على نمو قدره ١٢٩٪ مقارنة بنفس الفترة السابقة.
وأوضح عبدي أن عدد الشاحنات الحاملة للبضائع التصديرية التي دخلت منطقة جمارك إيلام بلغ أكثر من ٢٧٦ ألفاً بزيادة نسبتها ٩١٪، وقال: إن جمارك مهران كانت في مقدمة المنافذ الحدودية الـ١٢ في البلاد من حيث الصادرات في السنوات الثلاث الماضية.
وأضاف: خلال هذه الفترة بلغ عدد الشاحنات التي تحمل بضائع الترانزيت الداخلة إلى المنطقة الجمركية نحو ٢١ ألف شاحنة بنسبة نمو ٢٩٤٪.

نمو ترانزيت السلع عبر ايران بنسبة ٤٠٪

أعلن وزير الطرق والتنمية الحضرية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الثلاثاء، عن نمو ترانزيت السلع عبر ايران بنسبة ٤٠ بالمائة خلال العام الإيراني الجاري (ينتهي في ١٩ آذار/ مارس ٢٠٢٤).
وفي صفحته على الفضاء الافتراضي، كتب مهرداد بذرباش: خلال زيارة قائد الثورة لمعرض قدرات الإنتاج الداخلي، تم تقديم تقرير عن النهضة الوطنية للسكن والنقل والترانزيت. وأضاف بذرباش: إن تحقيق النمو في قطاع السكن بعد ١٠ سنوت، وزيادة الترانزيت بنسبة ٤٠ بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، لم يكن ليتحقق لولا مشاركة القطاع الخاص باعتباره شريكاً استراتيجياً للوزارة.
وكان شهريار أفندي زادة مساعد وزير الطرق والتنمية الحضرية قد قال سابقاً، إن حجم ترانزيت السلع في العام الماضي بلغ ١٠/٨ مليون طن، بنسبة نمو ١٠/٧ بالمائة مقارنة بالعام الذي سبقه. وأوضح إن حجم ترانزيت السلع عبر الطرق البرية كان ٩/٣ مليون طن، وحصة الشبكة السككية ١/٥ مليون طن.
وبيّن مساعد وزير الطرق والتنمية الحضرية أهمية ممر "شمال - جنوب" في ترانزيت السلع، وقال: إن الطاقة الاستيعابية لهذا الممر تبلغ ١٠ ملايين طن في السنة.